

الغامدي امام البرلمان البريطاني: السعودية دولة الخوف تخطف مواطنيها وتُغيّرُ بهم قسريا

ادلى المعتقل السابق عبد الله الغامدي بتجربته المريرة في ضمن سجون النظام السعودي أمام البرلمان البريطاني، فاضحا مسلسل التعذيب الذي يتبناه آل سعود كنهج لهم لاختضاع البلاد وسط تعامى الدول الغربية عن جرائمهم.

و تحدّث الغامدي بالبرلمان البريطاني، مساء أمس الأربعاء، أمام نخبة من الحقوقيين البريطانيين، عن تجربته مع الاعتقال والمطاردة في السعودية، وعن أمه المعتقلة، وملابس اعتقال أخيه الثاني، ومداومة منزل أبيه. وصف الغامدي السعودية بـ"دولة الخوف التي تخطف مواطنيها وتُغيّرُ بهم قسريا". واستمع المشاركون في الندوة التي عقدتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببريطانيا، لشهادة الغامدي باهتمام بالغ، حيث تطرّق الغامدي إلى ملابس اعتقال والدته وأخيه الذي ما زال مصيره مجهولاً. وبحسب رواية الغامدي التي نقلها موقع "الجزيرة.نت"، فقد داهم رجال الأمن منزل والده واعتقلوا أخاه الثاني، الذي لم يكن له أي نشاط سياسي؛ وذلك فقط لأنه حوّل له مبلغاً من المال.

وأضاف أن هذه "الاعتقالات التعسفية تساندها منظومة عدلية تتلخص فيها وظيفة القاضي بالاستماع لإفادة الأجهزة الأمنية وتصدير الأحكام التي تريدها، أما الإعلام فالسلطة وأذرعها الأمنية تتحكمان فيه وتسخرانه لتضليل الرأي العام".

وفي حديثه خلال الندوة، تطرق مدير مركز تحليل السياسة الخارجية بلندن، باول موركروفت، إلى "صعوبة رصد حقيقة الأوضاع بالسجون السعودية ومعرفة ماهية ما يجري فيها"، ورفض موركروفت "ادعاءات السلطات الجديدة في الرياض بأنها تُجري إصلاحات وتحارب الإرهاب"، كما شكك في "ما تدّعيه الرياض بأنها لا تقمع الحريات؛ بل تطارد المتطرفين"، ودلل على ذلك بما قال إنه تحليله لطاهرة "الجهاديين" في أفغانستان، قائلاً إنه وُثِّقَ بـ"البحث والمعاشية" كيف دعمت السعودية "المتطرفين". ودعا مدير مركز تحليل السياسة الخارجية بلندن إلى وقف بيع الأسلحة للسعودية، قائلاً: إنها "تستعمل هذا السلاح في تغذية الحروب والتطرف، وتنمر على الدول الأصغر منها، وتقود عملية تدمير شاملة لليمن".

من جهته، تحدث المحامي المتخصص بالقانون الجنائي الدولي إيدن إليس عن الصعوبات القانونية في تثبيت الأدلة، مبيناً أن "التحقيقات الأولية تشير إلى أن الدعاة المعتقلين في السعودية بلغوا 60 تقريباً، منهم الشيخ سلمان العودة وغيره"، معتبراً أن السعودية "تمارس الاعتقال التعسفي بشكل ممنهج".

وطالب إليس مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بـ"ممارسة ضغوط على الرياض لوقف انتهاكاتها المستمرة"، معتبراً أن المجلس يملك ذلك، إضافة للضغوط السياسية التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير الوضع الحقوقي في السعودية.

وتواصل السلطات السعودية، منذ تولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، حملات اعتقالات طالت أمراء ومسؤولين سياسيين ورجال أعمال ومدنيين، ونشطاء، وسط تنديد دولي ومطالبات بوقف هذه الاعتقالات التعسفية التي تتعارض مع حقوق الإنسان الدولية.